African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 4, 2025
Page No: 1041-1060
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Analytical Study of the Relationship Between Government Expenditure, Government Revenues and Budget Deficit in the Libyan Economy During the Period (2015-2024)

Dr. Walid Ahmed Magil *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya

دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2024)

د. وليد أحمد معيقل *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Corresponding author: walidamagil@gmail.com

Received: September 03, 2025	Accepted: November 24, 2025	Published: December 04, 2025

Abstract:
The study aimed to analyze the relationship between components of public expenditure, public revenues, and the general budget deficit in Libya during the period that witnessed political fluctuations, internal division, and oil price volatility between 2015 and 2024. The study depended on annual published data issued by official Libyan institutions and used the descriptive-analytical method and statistical tools, including trend analysis and correlation matrix. The main findings of the study revealed wide fluctuations in the deficit/surplus value associated with oil revenue volatility and expenditure expansion. The results show there is a moderate to strong positive correlation between public expenditure and the deficit (0.441) and a relatively strong positive correlation between public revenues and the deficit (0.664) with the weak effect of non-oil revenues (0.201). The study recommended developing sustainable non-oil revenues and rationalizing current expenditure and establishing a precautionary mechanism to deal with oil shocks and political fluctuations

Keywords: Public expenditure, budget deficit, public revenues, GDP, Libya.

الملخص
هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مكونات الإنفاق العام والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة التي شهدت تقلبات سياسية وانقسام داخلي و تذبذبات في اسعار النفط ما بين 2015–2024 واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية منشورة صادرة عن مؤسسات رسمية ليبية، واستُخدمت المنهج الوصفي التحليلي وادوات إحصائية تتضمن تحليل الاتجاهات ومصفوفة الارتباط أهم ما توصلت إليه الدراسة التقلب الواسع في قيمة العجز/ الفائض المرتبط بتقلبات الإيرادات النفطية وتوسع الإنفاق كما توجد علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية بين الإنفاق العام والعجز (0.441) وعلاقة موجبة وقوية نسبياً بين الإيرادات العامة والعجز (0.664) مع ضعف تأثير الإيرادات غير النفطية على العجز (0.201)، واوصت الدراسة بتطوير إيرادات غير نفطية مستدامة وترشيد الإنفاق الجاري وعمل آلية احترازية للتعامل مع صدمات النفط والتقلبات السياسية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، عجز الموازنة، الإيرادات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، ليبيا.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة:

تعد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة من القضايا الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي في أي دولة وخاصة في الدول النامية، مثلا في ليبيا التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية كبيرة منذ عام 2011 ، أصبحت هذه العلاقة محط اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وصانعي القرار حيث تلعب هذه العلاقة دوراً مهماً في تحديد السياسات الاقتصادية و تواجه ليبيا تحديات اقتصادية معقده بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاجتماعية التي أثرت على هيكل الدولة وتوجهاتها المالية ، وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات مختلفة، مثل الدعم الاجتماعي والبنية التحتية، في محاولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتحقيق الاستقرار

تُظهر الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة على الجانب النظري ولكن المتغيرات الأمنية والسياسية تؤثر على هذه العلاقة وتميزت الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024 بتذبذبات كبيرة في الإيرادات العامة خصوصًا الإيرادات النفطية كما أنه في هذه الفترة ارتفع الضغط على الإنفاق الحكومي سواء الجاري أو الاستثماري، وتعد هذه الفترة مثالًا واضحًا على التحديات المالية الناتجة عن الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة التي انعكست بشكل مباشر على استقرار الموازنة العامة في ظل الحاجة لتلبية الالتزامات الاجتماعية والخدمية وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية. هذه الظروف دفعت إلى بروز مشكلة عجز الموازنة العامة كأحد أبرز التحديات الاقتصادية في ليبيا وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين مستويات الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ومقدار العجز الناتج في ظروف استثنائية.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تشمل الإنفاق الكلي والإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، إضافة إلى الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ما يسمح بتحليل العلاقات بين هذه المتغيرات بشكل متكامل ودقيق. وتعتمد الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من الدولة للفترة 2015–2024 مع توظيف مجموعة من الأدوات التحليلية تشمل التحليل الوصفي، تحليل الاتجاهات ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتحديد التأثيرات قصيرة الأجل للمتغيرات المالية على عجز الموازنة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة متكاملة حول العلاقة بين الإيرادات الحكومية الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال العقد الأخير مع إبراز المتغيرات المؤثرة بشكل رئيسي على عجز الموازنة وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين إدارة المالية العامة وتحقيق استقرار اقتصادي نسبي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة.

الإشكالية البحثية والسؤال المثار:

تمثل إدارة المالية العامة في ليبيا خلال السنوات الأخيرة تحديًا معقدًا نتيجة التقلبات في الإيرادات النفطية، وتزايد النفقات العامة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة. إذ اتسمت الفترة من 2015 إلى 2024 بتوسع كبير في الإنفاق الحكومي مقابل تذبذب واضح في الإيرادات العامة، خصوصًا النفطية منها، ما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة بصورة متكررة.

ورغم الأهمية المحورية لهذه القضية إلا أن الدراسات الاقتصادية الليبية التي تناولت العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي (الكلي، الجاري، الاستثماري) ومصادر الإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) من جهة والعجز المالي من جهة أخرى ما زالت محدودة ومجزأة ولا تعكس التطورات الحديثة في الفترة المشار إليها ومن هنا تنبع إشكالية هذه الدراسة في محاولة تحديد وقياس طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015–2024، وذلك لتوضيح ما إذا كان العجز المالي في ليبيا نتيجة مباشرة لزيادة الإنفاق الحكومي، أم بسبب ضعف تنويع الإيرادات العامة، أم لتأثيرات مشتركة بينهما؟ ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الآتية:

1. ما هي الاتجاهات العامة لتطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة والعجز المالي خلال الفترة 2015–2024؟
2. إلى أي مدى تؤثر مكونات الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة؟
3. هل تسهم الإيرادات بشقيها النفطية وغير النفطية في الحد من تفاقم العجز المالي؟

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهمية البحث:

1. **الأهمية العليمة:** تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية الليبية والعربية بدراسة حديثة في مرحلة حافلة بالتحديات المالية والسياسية وتقديم تحليل إحصائي يعتمد على التحليل وصفي وتحليل الارتباط لتوضيح الروابط بين المتغيرات المالية الرئيسية في الاقتصاد الليبي، واختبار الفرضيات الاقتصادية الكينزية والنقدية في سياق الاقتصاد الريعي الليبي القائم على الإيرادات النفطية.
2. **الأهمية العملية:** مساعدة صانعي القرار في وزارة المالية والبنك المركزي الليبي على فهم محددات العجز المالي في فترات تقلبات اسعار النفط والتقلبات السياسية وتوجيه السياسات المالية نحو تحقيق الاستدامة ودعم جهود إصلاح المالية العامة من خلال ترشيد الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الاستثماري و زيادة الإيرادات الغير نفطية وكذلك تقديم قاعدة تحليلية علمية يمكن البناء عليها في دراسات مستقبلية لتقييم الأثر طويل الأجل باستخدام نماذج ديناميكية مثل ARDL أو ECM .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وشرح وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015–2024، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التفصيلية:

1. تحليل الاتجاهات الزمنية لتطور الإنفاق الحكومي (الكلي، الجاري، الاستثماري) والإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) والعجز المالي خلال فترة الدراسة.
2. تحديد الترابط بين مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات وعجز الموازنة العامة.
3. تقدير أثر الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية في الحد من تفاقم العجز المالي.

وبعدها تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات المالية في ليبيا حول سبل ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الإيرادات وتحقيق الاستدامة المالية.

فرضية البحث:

استنادًا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى (H1): يتأثر عجز الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة بالإنفاق الحكومي بشكل أكبر من تأثره بالإيرادات العامة.
2. الفرضية الثانية (H2): للإيرادات العامة التأثير الأكبر على عجز الموازنة خلال فترة الدراسة حيث أنها السبب الرئيسي في زيادة الإنفاق الحكومي.

منهجية البحث:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج الإحصائي في تحليل الاتجاه والارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات تحت الدراسة.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية سنوية منشورة تصدرها الجهات المحلية الرسمية الليبية في صورة سلسلة زمنية تغطي الفترة الزمنية من (2015 - 2024) متمثلة في والتقارير والنشرات الاقتصادية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالإضافة إلى بعض المراجع العلمية المتعلقة بمجال هذه الدراسة.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** التركيز على ليبيا في النطاق الزمني المحدد.
2. **الحدود الزمانية:** دراسة البيانات خلال الفترة (2015-2024).
3. **الحدود الموضوعية:** المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسات السابقة:

دراسة د. أبوبكر خليفة دلعاب & د. علي منصور عطية، 2022م: هدفت إلى دراسة تأثير العجز الداخلي والعجز الخارجي على قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (1980–2020) بالإضافة الى تأثيرات سوق الصرف الموازي للعملات الأجنبية والأزمة السياسية على قيمة الدينار الليبي استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد ARDL للفجوة الزمنية الموزعة. وخلصت إلى أن العجزين الداخلي والخارجي لهما اثر سلبي على سعر صرف الدينار بالإضافة الى أن سعر الصرف للدينار في السوق الموازي كان هو المؤشر الرئيس على قيمة الدينار، وأوصت باستخدام نظام استهداف التضخم ومعالجة وتطوير النظام النقدي للمصارف التجارية والتحول من ميزانية البنود الى ميزانية الأهداف لتخفيف العجز الداخلي.

دراسة د. رحاب محمد بن نوبه ، 2023م: هدفت هذه الدراسة إلى بحث مشروعية الإنفاق العام للدولة الليبية في المراحل العادية والانتقالية من منظور قانوني واقتصادي واستخدمت الدراسة منهج التحليل القانوني والوصفي المقارن. وخلصت الدراسة إلى أن غياب الإطار الدستوري المشروع الواضح خلال المراحل الانتقالية أدى إلى اختلالات في هيكل الإنفاق العام، مما ساهم في تفاقم العجز المالي وعدم كفاءة التوزيع وأوصت الدراسة بتأطير الإنفاق العام في مسودة الدستور القادم والإمتثال لقوانين الميزانية النافذة وعدم تطبيق استثناءات إلا بعد إذن من السلطات التشريعية وفي أطر ضيقة.

دراسة د. عبد الله محمد حسن الديغه، 2024م: هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2021)، في الأجلين القصير والطويل في ضوء قانون فاجنر وفرضية كينز باستخدام منهجية جرانجر السببية وخلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيري النمو الاقتصادي والإنفاق العام في ليبيا وخضوع العلاقة طويلة الأجل بينها لقانون فاجنرأي أن النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الإنفاق العام وأوصت بتوجيه الانفاق العام نحو الأنشطة الإنتاجية والتنمية البشرية ومحاربة الفساد المالي والإداري في القطاع العام.

دراسة د. صقر حمد الجيباني & أ. آسيا جمعة التركاوي، 2024م: هدفت إلى قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية في ليبيا خلال الفترة (1990–2020). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي و اختبار سببية جرانجر وتوصلت إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات الحكومية متوافقة مع فرضية التزامن المالي مع توصيات بتنويع الإيرادات وتقوية القاعدة الضريبية وترشيد الإنفاق الجاري ودعم التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص.

دراسة د. وردة طاهر إبراهيم السياف، 2025م: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري في الاقتصاد الليبي ما يسمى بظاهرة العجز التوأم خلال الفترة (1984–2022) واستخدمت الدراسة نماذج ARDL و SVAR لاختبار العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك وتحولات في السببية بين العجزين، مع توصية بزيادة الإنفاق على الاستثمار وتحسين الإيرادات غير النفطية .

دراسة أحمد عبد الله عون ، 2025م: هدفت إلى دراسة تطور حجم الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1990–2012) ودور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي الليبي واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الزمني للسلاسل التاريخية للإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي. وخلصت إلى أن الزيادة في الإنفاق العام، خصوصًا الاستثماري ساهمت في دفع معدلات النمو خلال فترات الاستقرار السياسي وأوصت بضرورة هيكلة اولويات الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق العام والتركيز على القطاعات الإنتاجية وتحقيق التنسيق بين السياسات المالية والتخطيط الاقتصادي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في بناء تصورات أولية للدراسة الحالية فيما يخص العلاقة بين الإيرادات والإنفاق وعجز الموازنة كما ساهمت في تحليل دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي والعجز المالي وتأثيره على سعر الصرف أو الحساب الجاري. وقد استخدمت في الغالب مناهج تحليلية لفترات زمنية طويلة تغطي عقودًا سابقة، كما استفاد الباحث من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في بيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسة الحالية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تميزت هذه الدراسة في أنها تركز على الفترة الحديثة 2015-2024 التي تمثل مرحلة ما بعد الانقسام السياسي والتقلبات المالية الشديدة في اسعار النفط وايرادات الدولة كما تناولت مجموعة من المتغيرات تشمل الإنفاق الكلي والجاري والاستثماري، والإيرادات النفطية وغير النفطية، والناتج المحلي الإجمالي في علاقة واضحة مع عجز الموازنة العامة واستخدمت تحليلاً وصفياً وقياسياً متدرجاً لتوضيح التأثيرات قصيرة الأجل على عجز الموازنة ما يتيح فحص التأثيرات قصيرة الأجل وتحليلها ضمن سياق اقتصادي وسياسي حرج مع تقديم توصيات تستند إلى بيانات رسمية وحديثة ومناسبة لواقع الاقتصاد الليبي المعاصر.

أولاً: الإطار النظري:

تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز المالي حسب النظرية الكينزية

ترى النظرية الكينزية أن الإنفاق الحكومي يمثل أداة رئيسية لتحفيز النشاط الاقتصادي الكلي خصوصًا في فترات الركود. إذ يؤكد كينز (John Maynard Keynes, 1936) أن زيادة النفقات العامة حتى على حساب حدوث عجز مؤقت في الموازنة تؤدي الى رفع الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى توسّع الإنتاج والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فإن العجز المالي في الموازنة لا يُعدّ ظاهرة سلبية بالضرورة، بل يمكن أن يكون أداة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية قصيرة الأجل، شرط أن يُستخدم ضمن سياسة مالية منضبطة وموجّهة نحو الإنفاق الاستثماري المنتج (Keynes, 1936; Musgrave, 1959).

في سياق الاقتصاد الليبي يشكل القطاع العام المصدر الرئيس للطلب الكلي حيث تُظهر البيانات أن التغيرات في الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الجاري يرتبط مباشرة بتقلبات الناتج المحلي والأسعار. ووفقًا للفكر الكينزي، فإن زيادة الإنفاق الجاري (مثل الأجور والدعم) تؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي لكنها تزيد العجز المالي إذا لم تُصاحبها زيادة مقابلة في الإيرادات العامة خصوصًا في ظل اعتماد ليبيا الأساسي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات المتقلبة.

وبهذا ومن منظور النظرية الكينزية يمكن تفسير العلاقة في هذه الورقة بين الإنفاق الحكومي (الكلي والجاري والاستثماري) وعجز الموازنة العامة على أنها علاقة سببية ناتجة عن سعي الحكومة لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود ما ينتج عنه عجز مالي مؤقت يُعدّ محفّزًا للنمو إذا وُجه الإنفاق نحو الاستثمار وليس الاستهلاك.

وقد أكدت دراسات في ليبيا مثل دراستي (الجيباني والتركاوي، 2024؛ الجبو، 2024) أن زيادة الإنفاق العام في ليبيا كانت مصحوبة بارتفاع مؤقت في النمو، لكنها أدت أيضًا إلى تفاقم العجز في فترات تراجع أسعار النفط، وهو ما يتفق تمامًا مع الرؤية الكينزية التقليدية.

تفسير العلاقة بين الإنفاق والعجز حسب النظرية النقدية

ترى النظرية النقدية كما صاغها ميلتون فريدمان (Milton Friedman, 1968) رؤية مغايرة، حيث ترى أن العجز المالي المموّل بالاقتراض أو بطباعة النقود يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية ويؤكد الاتجاه النقدي أن السياسات المالية التوسعية يجب أن تُنسّق بدقة مع السياسات النقدية حتى لا يتحول الإنفاق الحكومي إلى عامل تضخمي مزمن يضعف النمو الحقيقي على المدى الطويل (Friedman, 1968; Sargent & Wallace, 1981).

في الحالة الليبية حيث يعتمد تمويل العجز غالباً على الإيرادات النفطية أو التمويل المصرفي الداخلي، تُعد النظرية النقدية ذات أهمية خاصة إذ إن زيادة الإنفاق العام دون زيادة حقيقية في الناتج المحلي غير النفطي تؤدي إلى ارتفاع السيولة المحلية والتضخم واستنزاف الاحتياطات الأجنبية (الجبو ،2024).

وفقًا للمنظور النقدي فإن العلاقة بين الإنفاق العام والعجز في الموازنة الليبية ليست فقط مالية بل نقدية أيضًا لأن توسّع الدولة في الإنفاق يؤدي إلى زيادة عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار مما يفاقم العجز المالي ويضعف قيمة الدينار الليبي.

وبهذا يكون الإطار النظري لهذه الدراسة قائم على فرضية أن العجز المالي في ليبيا يُعدّ نتيجة مزدوجة للتوسع الكينزي غير المنضبط ولآثار نقدية تضخمية، أي أن الإنفاق العام غير المنتج يولد حلقة تغذية راجعة سلبية تؤدي إلى تفاقم العجز عبر الزمن. وتسعى هذه الورقة إلى اختبار هذه الفرضية باستخدام

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بيانات الفترة (2015–2024) عبر تحليل العلاقة بين مكونات الإنفاق (الكلي، الجاري، الاستثماري) والإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) وتأثيرها على عجز الموازنة، في ضوء التفسيرين الكينزي والنقدي معًا.

مفهوم الإنفاق الحكومي:

يُعرَّف الإنفاق العام بأنه جميع المدفوعات التي تقوم بها الدولة لتحقيق وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت جارية أو استثمارية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي (Musgrave, 1959).

وفق البيانات الرسمية لمصرف ليبيا المركزي (المركزي،2025) يتكون هيكل الإنفاق الحكومي في ليبيا من خمسة مكوّنات رئيسية، تُقسم بحسب أبواب الموازنة العامة على النحو الآتي:

أ. **المرتبات**: وهي الحصة الأكبر من الإنفاق وعادةً تتراوح نسبته بين 45% و55% من إجمالي النفقات خلال أغلب السنوات ارتفع الإنفاق على الأجور بشكل ملحوظ بعد 2012 بسبب تضخم التوظيف الحكومي ثم استقر عند 67.6 مليار دينار في 2024. يُخصص جزء كبير من هذه الأموال لتغطية المرتبات وهي الحصة الأكبر من الإنفاق

ب. **المصروفات التشغيلية:** يتم توجيه جزء آخر نحو المصروفات التشغيلية، التي تهدف إلى تسيير المرافق الحكومية وتغطية تكاليف تشغيل المؤسسات العامة. تشكل عادة 6%–10% من إجمالي الإنفاق و بلغت نحو 7.7 مليار دينار في 2024.

ج. **الإنفاق التنموي:** الإنفاق التنموي يشكل بندًا مهمًا آخر، حيث يُستخدم لتمويل المشاريع والبنية التحتية، مثل بناء وصيانة الطرق، وتطوير شبكات الكهرباء والمياه، وغيرها. ظل منخفضًا نسبيًا بسبب الاضطرابات السياسية وتوقف العديد من المشاريع. نسبته تراوحت بين 5% و20% من إجمالي الإنفاق، بمتوسط 10%. قفز إلى 22 مليار دينار في 2024.

د. **الدعم الحكومي**: للمحروقات، السلع، وغيرها: الدعم الحكومي يُعدّ كذلك من المجالات التي يتم تمويلها من هذه العائدات، حيث يشمل دعم المحروقات والسلع الأساسية لتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين. تتراوح نسبته بين 15%–20% من الإنفاق العام في معظم السنوات. بلغت الإعانات 16.1 مليار دينار في 2024.

ه. **المصروفات الطارئة:** بالإضافة إلى البنود السابقة يُخصص جزء من التمويل للمصروفات الطارئة والتي تشمل الحالات الاستثنائية مثل الأزمات المفاجئة أو الاحتياجات غير المتوقعة التي تتطلب تدخلاً ماليًا عاجلًا. في 2024 بلغت نحو 9.8 مليار دينار (6.7 للمؤسسة الوطنية للنفط + 3.1 للكهرباء)

بشكل عام يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الإنفاق الجاري: ويشمل النفقات التي تهدف إلى تسيير عمل الدولة اليومية مثل الأجور والمرتبات والمصروفات التشغيلية والإعانات والدعم.
2. الإنفاق الاستثماري: يمثل النفقات التي تهدف إلى تكوين رأس المال الثابت وبناء البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية، وبالتالي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل (Keynes, 1936).

الجدول (1) والشكل (1) يبينان تطور حجم الإنفاق العام بالمليار دينار ونسبة مساهمة الإنفاق الجاري والاستثماري من الإنفاق في ليبيا خلال فترة الدراسة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (1): حجم الإنفاق العام والإنفاق الجاري والاستثماري في ليبيا خلال الفترة 2015 -2024

البيانات / السنة	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الأنفاق الاستثماري	الاهمية النسبية للإنفاق الجاري %	الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري %
2015	43,178.3	38,775.4	4,411.9	89.8%	10.2%
2016	28,788.4	27,389.6	1,398.8	95.1%	4.9%
2017	32,692.0	30,804.7	1,887.7	94.2%	5.8%
2018	39,286.4	35,896.0	3,390.4	91.4%	8.6%
2019	45,813.8	41,176.3	4,637.5	89.9%	10.1%
2020	37,310.0	35,509.0	1,801.0	95.2%	4.8%
2021	85,877.9	68,487.7	17,390.2	79.8%	20.2%
2022	127,874.0	110,409.3	17,464.7	86.3%	13.7%
2023	125,917.4	113,918.4	11,999.0	90.5%	9.5%
2024	123,194.0	101,182.0	22,012.0	82.1%	17.9%

المصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق نشرات مختلفة.

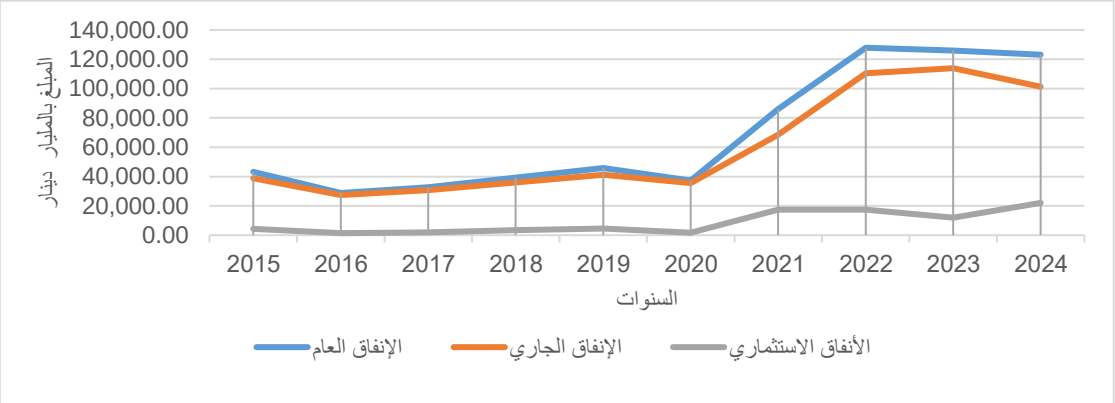

الشكل (1): حجم الإنفاق العام والإنفاق الجاري والاستثماري في ليبيا خلال الفترة 2015-2024

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ما يلي:

- هناك تذبذب في حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2015 - 2024 بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغ الإنفاق الجاري أدنى قيمة له خلال عام 2016 حوالي 27,389.6 مليار دينار وبنسبة مساهمة 95.1 % من إجمالي الإنفاق العام وفي عام 2023 وصل الإنفاق الجاري الى اعلى قيمة له حيث بلغ حوالي 113,918.4 مليار دينار بنسبة 90.5 % من إجمالي الإنفاق العام.
- بينما نلاحظ ان هناك انخفاض شديد في حجم الإنفاق الاستثماري حيث بلغ اقل قيمة له في عام 2016 إلى حوالي 1,398.8 مليار دينار وبنسبة تقدر 4.9 % من إجمالي الإنفاق العام، بينما سجل الإنفاق الاستثماري اعلى قيمة له عام 2024 حيث بلغ حوالي 22,012.0 مليار دينار وما نسبته 17.9 % من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

ومن الشكل (1) نلاحظ أن الأنفاق الجاري يستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

هيكل الإيرادات العامة والأهمية النسبية لمكوناته:

تتكون الإيرادات العامة في ليبيا من الإيرادات النفطية، التي تمثل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال معظم السنوات (IMF, 2024)، والإيرادات غير النفطية التي تشمل الضرائب والرسوم والجمارك والاتصالات وغيرها. ويؤدي الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى تقلبات شديدة في

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رصيد الموازنة العامة، ما يجعل السياسة المالية رهينة لعوامل خارجية مثل الأسعار العالمية والنزاعات الداخلية التي تؤثر على الإنتاج والصادرات النفطية. ولتوضيح حجم التطور في هيكل الإيرادات العامة بشقيها النفطية والغير نفطية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة يمكن الاستناد على البيانات المدرجة في الجدول (2) والشكل (2) والمجمعة من بيانات الإيراد والإنفاق الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي:

جدول (2): الإيرادات العامة النفطية والغير نفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015 – 2024

السنة	الايرادات النفطية	غير نفطية			الإيرادات الغير نفطية	إجمالي الإيرادات
		الضرائب	الرسوم الجمركية	أخري *		
2015	10,597.7	671.3	46.0	5,528.4	6,245.7	16,843.4
2016	6,665.5	716.9	64.0	1,148.5	2,179.2	8,845.20
2017	19,209.0	845.2	164.5	2,118.9	3,128.6	22,330.6
2018	33,475.8	1,063.5	449.7	14,154.4	15,667.8	49,143.6
2019	31,394.7	945.5	296.3	24,729.5	25,970.5	57,365.1
2020	5,280.0	633.0	132.0	16,775.0	17,538.0	22,818.0
2021	103,368.0	798.6	310.8	1,141.7	2,251.1	105,620.0
2022	130,535.1	1,381.0	211.0	2,248.6	3,841.1	134,376.2
2023	121,692.3	2,413.3	335.1	1,479.0	4,225.4	125,917.7
2024	89,810.1	2,495.5	353.0	30,872.5	33,721.0	123,531.1

- (*) :أخري تشمل إيرادات رسوم بيع النقد الاجنبي و إيرادات إضافية .

المصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق نشرات مختلفة

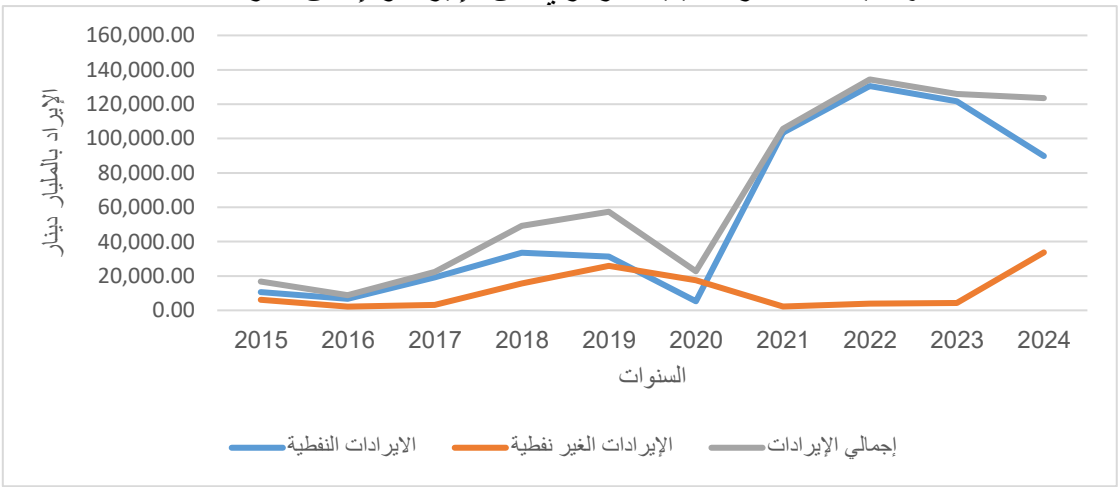

الشكل (2): مقارنة عامة بين إجمالي الإيرادات والإيرادات النفطية والغير نفطية للفترة 2015-2024

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ما يأتي:

- أن الإيرادات النفطية سريعة التأثر بالتطورات والأحداث المحلية والدولية حيث شهدت ليبيا أقل قيمة تصل اليها الايرادات النفطية بسبب الصراع المسلح وإغلاق الحقول النفطية لمدة تسعة أشهر و بسبب جائحة كوفيد 19 أدت هذه الأسباب إلى تقليل الإيرادات النفطية حيث بلغت حوالي 5,280.0 مليار دينار في عام 2020 وبنسبة مساهمة قدرها 23.13 % من إجمالي الإيرادات العامة.
- بينما سجلت الإيرادات النفطية في عام 2022 أكبر قيمة لها بلغت حوالي 130,535.1 مليار دينار وبنسبة مساهمة 97.1 % من إجمالي الإيرادات العامة وتتعرض هذه الايرادات الى التذبذب الكبير في قيمتها من سنة لأخرى وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على القيام بمهامها ، نتيجة عدم استقرار الاوضاع الأمنية وانتشار ظاهرة اقتصاد الموازي (الاقتصاد الخفي) على حساب الاقتصاد الرسمي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- أما الإيرادات الغير نفطية فقد سجلت أدنى قيمة لها في عام 2016 حيث بلغت 2,179.2 مليار دينار بنسبة مساهمة 0.7% من إجمالي الإيرادات العامة وسجلت أعلى قيمة لها في العام 2024 حيث بلغت 33,721.0 مليار دينار بنسبة مساهمة 27.3 % من إجمالي الإيرادات العامة.
- ومن خلال الجدول (3) والشكل (3) يمكن معرفة الأهمية النسبية لمكونات هيكل الإيرادات العام في الاقتصاد الليبي ويلاحظ منهما التفاوت الكبير والتقلبات التي شهدتها فترة الدراسة:

جدول (3) : نسبة تطور هيكل الإيرادات النفطية والغير نفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015 - 2024

السنوات	الإيرادات النفطية / إجمالي الايرادات	الإيرادات الغير نفطية/إجمالي الإيرادات	الضرائب/إجمالي الإيرادات	الرسوم الجمركية /إجمالي الإيرادات	إيرادات اخري/إجمالي الإيرادات
2015	62.9%	37.1%	4.0%	0.3%	32.8%
2016	75.4%	24.6%	8.1%	0.7%	13.0%
2017	86.0%	14.0%	3.8%	0.7%	9.5%
2018	68.1%	31.9%	2.2%	0.9%	28.8%
2019	54.7%	45.3%	1.6%	0.5%	43.1%
2020	23.1%	76.9%	2.8%	0.6%	73.5%
2021	97.9%	2.1%	0.8%	0.3%	1.1%
2022	97.1%	2.9%	1.0%	0.2%	1.7%
2023	96.6%	3.4%	1.9%	0.3%	1.2%
2024	72.7%	27.3%	2.0%	0.3%	25.0%

المصدر: إعداد الباحث وفق البيانات المجمعة في جدول (2).

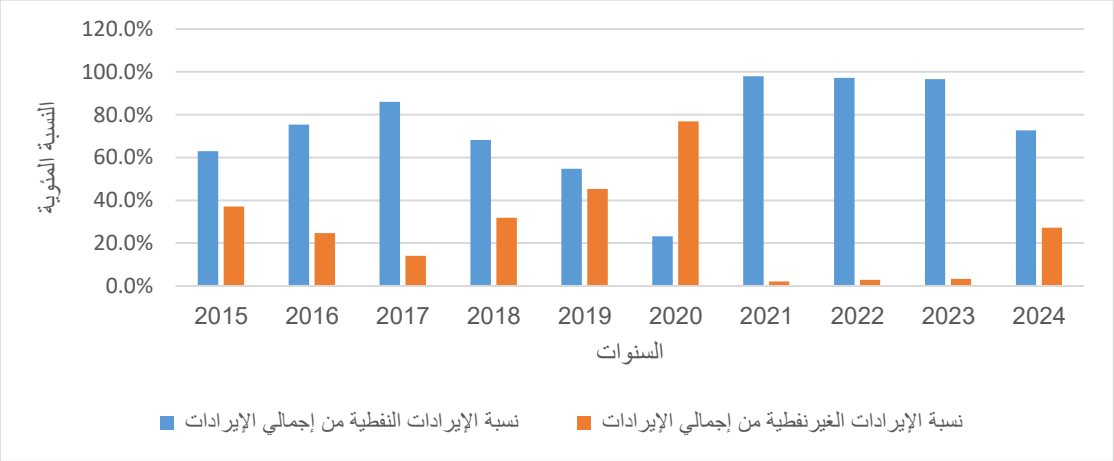

الشكل (3): نسبة الإيرادات النفطية والغير نفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2015-2024

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه وعلاقته بالإيرادات العامة

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة معينة، ويُعد مؤشراً رئيسياً لقياس النشاط الاقتصادي كما يُستخدم في تقييم قدرة الاقتصاد على تحمل الإنفاق الحكومي وتمويل العجز (Samuelson & Nordhaus, 2010).

تعتبر الإيرادات العامة المصدر الرئيسي للقيام بأي نشاط تريد الدولة القيام به ولتوضيح التطور الذي حدث في حجم الإيرادات العامة خلال الفترة من 2015 - 2024 يمكن الاستناد على البيانات المدرجة في الجدول (4) حيث نستخلص التحليل الاتي :

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (4): الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومعدل نموه ونسبة الإيرادات العامة منه خلال الفترة 2015 -2024 بالمليار دينار

البيانات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالجارية	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي %	اجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة /الناتج المحلي الإجمالي
2015	67,289.1	-	16,843.4	25%
2016	69,396.1	3%	8,845.20	13%
2017	93,605.4	35%	22,330.6	24%
2018	104,673.9	12%	49,143.6	47%
2019	96,835.6	-7%	57,365.1	59%
2020	50,364.58	-48%	22,818.0	45%
2021	193,250	284%	105,620.0	55%
2022	235,550	22%	134,376.2	57%
2023	303,790.0	46%	125,917.7	41%
2024	397,564.0	31%	123,531.1	31%

المصدر: تجميع الباحث من نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول رقم (4) :

- أن الإيرادات العامة قد سجلت 16,843.4 مليار دينار عام 2015 وبنسبة بلغت 25 % من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتنخفض إلى 8,845.20 مليار دينار عام 2016 وبنسبة بلغت 13 % من الناتج المحلي الاجمالي وذلك يسبب انخفاض الإيرادات النفطية التي بلغت في عام 2016 إلى حوالى 6,665.5 مليار دينار مقارنة بالعام السابق ويرجع هذا الانخفاض نتيجة اغلاق الموانئ النفطية، بالإضافة إلى تداعيات انخفاض الاسعار العالمية للنفط مما أسهم في زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب الاعتماد شبه الكامل على إيرادات النفط.
- اتجهت الإيرادات العامة نحو الارتفاع الملحوظ لتصل إلى 57,365.1 في عام 2019 وبنسبة بلغت 59 % من الناتج المحلي الاجمالي، ثم تعود للانخفاض في عام 2020 لتصل إلى حوالي 22,818.0 مليار دينار نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية إلى 5,280.0 مليار دينار
- فيما سجلت الإيرادات العامة أكبر قيمة لها بلغت 134,376.2 مليار دينار في عام 2022 وبنسبة بلغت 57 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغت الايرادات النفطية 130,535.1مليار دينار.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فستكون ملاحظته أوضح في الشكل (4).

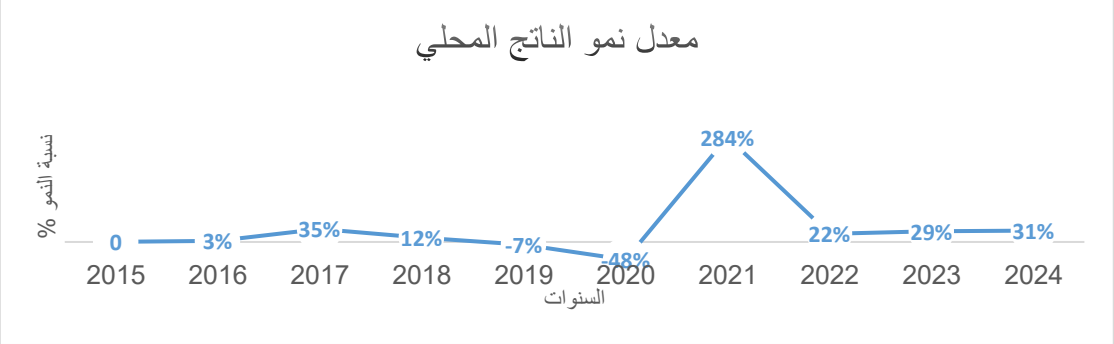

الشكل (4): معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2015-2024

يلاحظ من الشكل (4) أن أكبر معدل نمو جاء في العام 2021 بمعدل 284 % نتيجة عودة اسواق النفط مجددا بعد الإغلاق بسبب جائحة كورونا عام 2020 وعودة تشغيل حقول النفط وأقل معدل نمو جاء في

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العام 2020 بمعدل -48 % أيضاً نتيجة لتندي مبيعات النفط بسب جائحة كورونا وإغلاق بعض الحقول بسبب النزاعات المسلحة.

مفهوم عجز الموازنة العامة

يُعرف عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة الإيرادات العامة خلال فترة مالية محددة (Rosen & Gayer, 2010). ويُعد هذا العجز مؤشرًا مهمًا على الوضع المالي للدولة وقدرتها على تمويل التزاماتها دون اللجوء إلى الاقتراض أو السحب من الاحتياطيات.

في الدول الريعية مثل ليبيا، يتسم العجز المالي بكونه دوريًا ومتقلبًا تبعًا لتقلب أسعار النفط والإنتاج، أي أنه عجز مرتبط بالعائدات النفطية وليس بالضرورة بعجز هيكلي دائم (Abosedra & Fakih, 2014).

ويرتبط مفهوم العجز ارتباطاً مباشراً بالنظرية الكينزية والنقدية، من المنظور الكينزي يمكن أن يكون العجز أداة لتحفيز الاقتصاد أما من المنظور النقدي فيُعد العجز مصدراً للتضخم الجدول (5) يوضح تطور عجز الموازنة العامة في ليبيا ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة والشكل (5) يوضح رسم توضيحي للعجز/الفائض عبر السنوات المدروسة.

جدول (5) : تطور عجز/فائض الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2015 - 2024)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض أو العجز	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2015	16,843.4	43,178.3	- 26,334.9	67,289.1	-39.14%
2016	8,845.20	28,788.4	- 19,943.2	69,396.1	-28.74%
2017	22,330.6	32,692.0	-10,361.4	93,605.4	-11.07%
2018	49,143.6	39,286.4	9,857.2	104,673.9	9.42%
2019	57,365.1	45,813.8	11,551.3	96,835.6	11.93%
2020	22,818.0	37,310.0	- 14,492.0	50,364.58	-28.77%
2021	105,620.0	85,877.9	19,742.1	193,250	10.22%
2022	134,376.2	127,874.0	6,502.2	235,550	2.76%
2023	125,917.7	125,726.4	191.3	303,790.0	0.06%
2024	123,531.1	123,194.0	337.0	397,564.0	0.08%

المصدر: تجميع الباحث عن بيانات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

الشكل (5): عجز/ فائض الموازنة العامة خلال الفترة 2015-2024، إعداد الباحث

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (5):

- إن الموازنة العامة سجلت اعلى عجزاً خلال عام 2015 بلغ حوالي 26,334.9 مليار دينار مشكلا ما نسبته 39.14 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تذبذبات أسعار النفط بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج بسبب الأزمات السياسية والأمنية ، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وتهديد الاستقرار المالي بسبب ارتفاع النفقات الحكومية ، حيث استمر العجز في الموازنة العامة لعامين 2016 - 2017 حيث بلغ حوالي 19,943.2 مليار دينار في عام 2016 مشكلا ما نسبته 28.74 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية , ليزداد العجز في 2017 إلى حوالي 10,361.4 مليار دينار مشكلا ما نسبته 11.07 % من الناتج المحلي الإجمالي ، مما أضطر الحكومة السحب من الاحتياطيات الأجنبية.
- في حين حققت الموازنة فائضاً خلال الفترة 2018-2019 حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة الإيرادات الحكومية مما ساعد على وجود فائض في الميزانية والحساب الجاري ونتيجة للإغلاق التي شاهدته دول العالم بسبب انتشار جائحة كورونا.
- سجلت الموازنة في ليبيا عجزاً بلغ 14,492.0 مليار دينار في عام 2020 مشكلا ما نسبته 28.77 % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تم تغطيته هذا العجز بقرض من مصرف ليبيا المركزي، وفق المادة (2) من قرار المجلس الرئاسي رقم (208) لسنة 2022 (المركزي، 2022) مما أدى لارتفاع الدين العام ، حيث جاءت النسبة الأكبر من هذه الإيرادات عن طريق الرسم على بيع النقد الأجنبي بواقع 15.2 مليار دينار ، ثم تلتها الإيرادات النفطية بحوالي 5.3 مليار دينار , تم إيرادات مرحلة خارج الترتيبات المالية بحوالي 2.2 مليار دينار , وذكر تقرير (ديوان المحاسبة الليبي، 2021) أن العجز المالي يرجع إلى الإقفال القسري لمصدر الدخل شبه الوحيد المتمثل في النفط لمدة 9 أشهر، مشيرا إلى الاقفال كبد ليبيا خسائر تقدر بحوالي 26.7 مليار دينار حيث أن الوضع المالي العام للبلاد أستمر في التدهور مما أثر سلباً على الاقتصاد المحلي والخدمات العامة.
- أما في عام 2021 حققت الموازنة العامة اعلى فائض لها بلع حوالي 19,742.1 مليار دينار مشكلا ما نسبته 10.22 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت إيرادات الدولة النفطية 103,368.9 مليار دينار وبنسبة مساهمة 97.9 % من الإيرادات العامة
- استمر الوضع في الأعوام 2022 و2023 و 2024 دون عجز وبفائض 6,502.2 مليار دينار و 191.3 مليون دينار و 337 مليون دينار على التوالي والملاحظ أن الفائض قل في هذه الأعوام نتيجة للتوسع في الإنفاق الاستثماري.

ثانياً: الدراسة التحليلية:

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس، وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي، الوسيط، الحد الأعلى، الحد الأدنى، الانحراف المعياري والمدى كما استخدمت معامل الالتواء لتحدي شكل وتوزيع البيانات، وذلك على النحو التالي:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإنفاق الحكومي الكلي

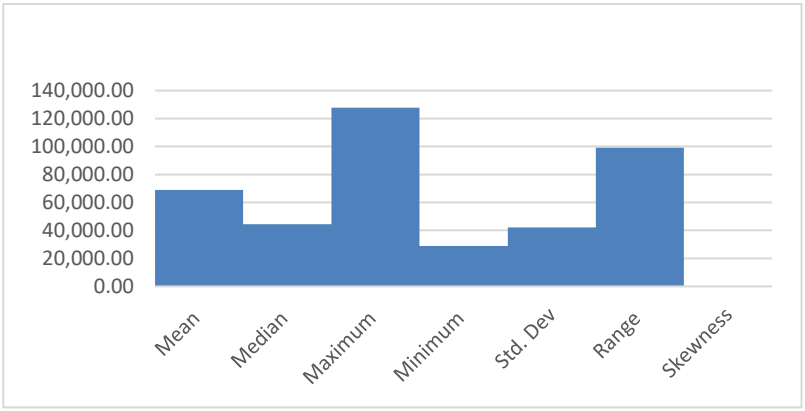

Series: TE	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	68,974.12
Median	44,496.05
Maximum	127,874.00
Minimum	28,788.40
Std. Dev	42074.85
Range	99,085.60
Skewness	0.655

الشكل (6): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإنفاق الحكومي الكلي.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (6) أن متوسط الإنفاق الحكومي الكلي خلال فترة الدراسة ما مقداره (68,974.12) بانحراف معياري (42078.85) وبحد أعلى مقداره (127,874.00) وذلك في عام (2022) وبحد أدنى بلغ (28,788.40) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (99,085.60)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإنفاق الحكومي الكلي توزيعها غير متماثل لكنه قريب من التوزيع الطبيعي وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.655)

الإنفاق الجاري

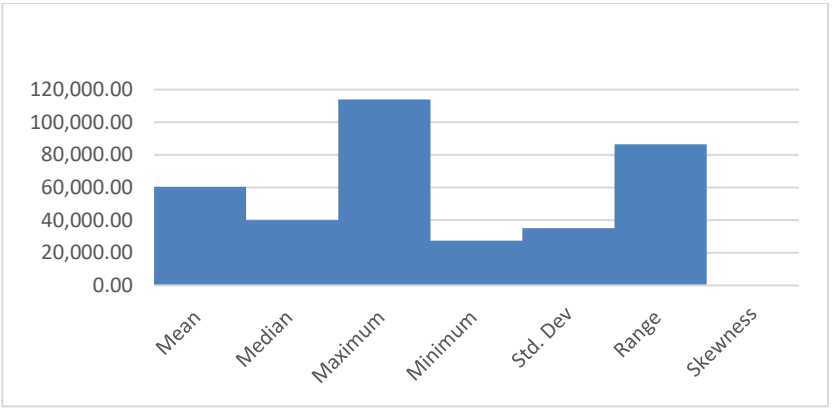

Series: CE	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	60,354.84
Median	39,975.85
Maximum	113,918.40
Minimum	27,389.60
Std. Dev	35144.88
Range	86,528.80
Skewness	0.765

الشكل (7): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإنفاق الجاري.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (7) أن متوسط الإنفاق الجاري خلال فترة الدراسة ما مقداره (60,354.84) بانحراف معياري (35144.88) وبحد أعلى مقداره (113,918.40) وذلك في عام (2023) وبحد أدنى بلغ (27,389.60) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (86,528.80)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإنفاق الجاري توزيعها شبه متماثل ولا يعتبر مشوه بشدة أي أنه قريب من التوزيع الطبيعي وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.765).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإنفاق الاستثماري

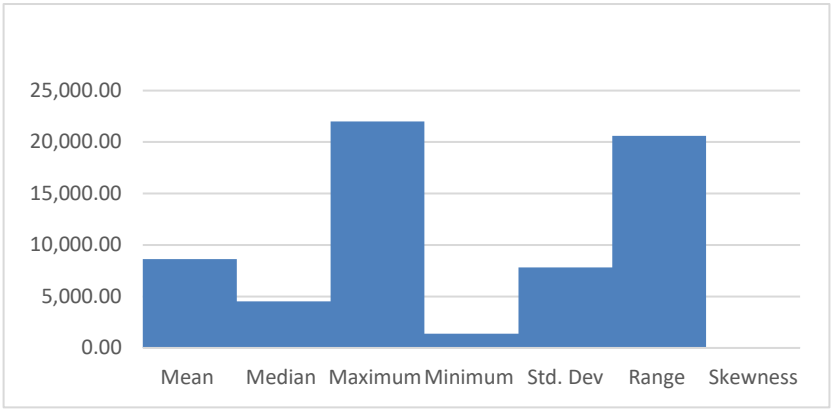

Series: IE	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	8,639.32
Median	4,524.70
Maximum	22,012.00
Minimum	1,398.80
Std. Dev	7822.97
Range	20,613.20
Skewness	0.724

الشكل (8): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإنفاق الاستثماري.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (8) أن متوسط الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة ما مقداره (8,639.32) بانحراف معياري (7822.97) وبحد أعلى مقداره (22,012.00) وذلك في عام (2024) وبحد أدنى بلغ (1,398.80) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (20,613.20)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإنفاق الاستثماري توزيعها غير متماثل لكنه قريب من التوزيع الطبيعي وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.724)

الإيرادات العامة

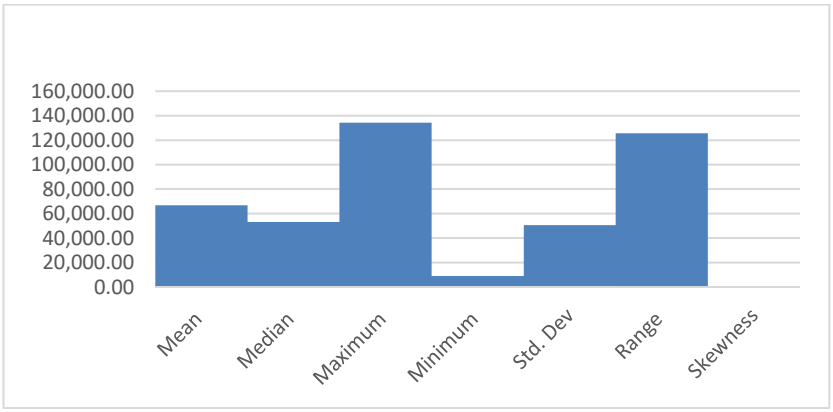

Series: RG	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	66,679.09
Median	53,254.35
Maximum	134,376.20
Minimum	8,845.20
Std. Dev	50501.75
Range	125,531.00
Skewness	0.287

الشكل (9): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإيرادات العامة.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (9) أن متوسط الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة ما مقداره (66,679.09) بانحراف معياري (50501.75) وبحد أعلى مقداره (134,376.20) وذلك في عام (2022) وبحد أدنى بلغ (8,845.20) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (125,531.00)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإيرادات العامة توزيعها شبه متماثل و قريب جداً من التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.287).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإيرادات النفطية:

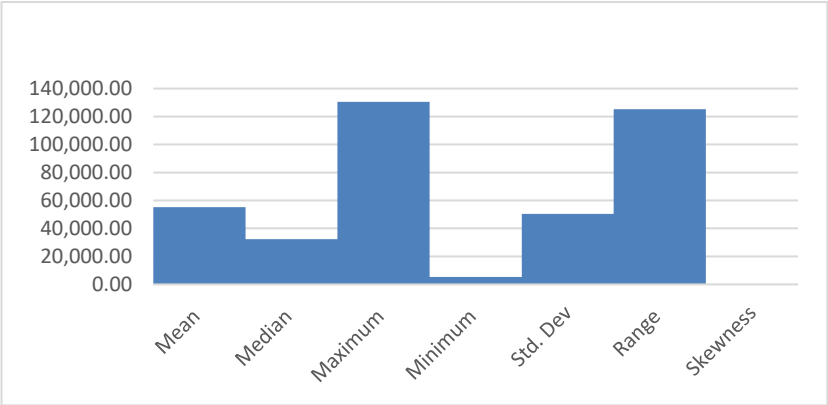

Series: RO	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	55,202.82
Median	32,435.25
Maximum	130,535.10
Minimum	5,280.00
Std. Dev	50316.3
Range	125,255.10
Skewness	0.519

الشكل (10): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإيرادات النفطية.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (10) أن متوسط الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة ما مقداره (55,202.82) بانحراف معياري (50316.3) وبحد أعلى مقداره (130,535.10) وذلك في عام (2022) وبحد أدنى بلغ (5,280.00) وذلك في عام (2020) وبمدى مقداره (125,255.10)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإيرادات النفطية توزيعها قريب من التوزيع الطبيعي وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.519)

الإيرادات غير النفطية:

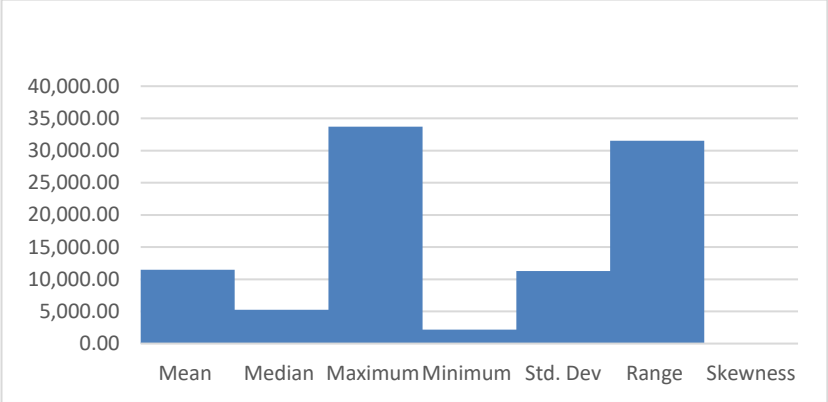

Series: RNO	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	11,476.84
Median	5,235.55
Maximum	33,721.00
Minimum	2,179.20
Std. Dev	11248.10
Range	31,541.80
Skewness	1.09

الشكل (11): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الإيرادات غير النفطية.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (11) أن متوسط الإيرادات الغير نفطية خلال فترة الدراسة ما مقداره (11,476.84) بانحراف معياري (11248.10) وبحد أعلى مقداره (33,721.00) وذلك في عام (2024) وبحد أدنى بلغ (2,179.20) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (31,541.80)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الإيرادات غير النفطية توزيعها غير متماثل بشكل ملحوظ وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.09).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

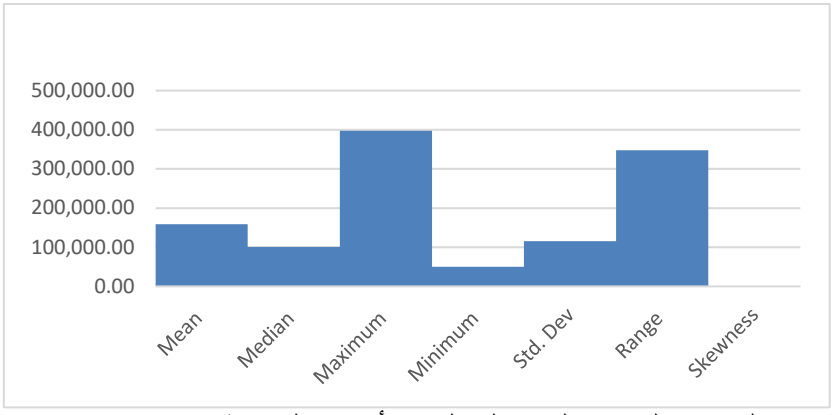

Series: GDP	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	158,496.87
Median	100,754.75
Maximum	397,564.00
Minimum	50,364.58
Std. Dev	115855.13
Range	347,199.42
Skewness	1.21

الشكل (12): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (12) أن متوسط الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة ما مقداره (158,496.87) بانحراف معياري (115855.13) وبحد أعلى مقداره (397,564.00) وذلك في عام (2024) وبحد أدنى بلغ (50,364.58) وذلك في عام (2020) وبمدى مقداره (347,199.42)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة الناتج المحلي بالأسعار الجارية توزيعها غير متماثل بشكل واضح التوزيع الطبيعي وأغلب القيم أقل من المتوسط حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.21)

العجز المالي

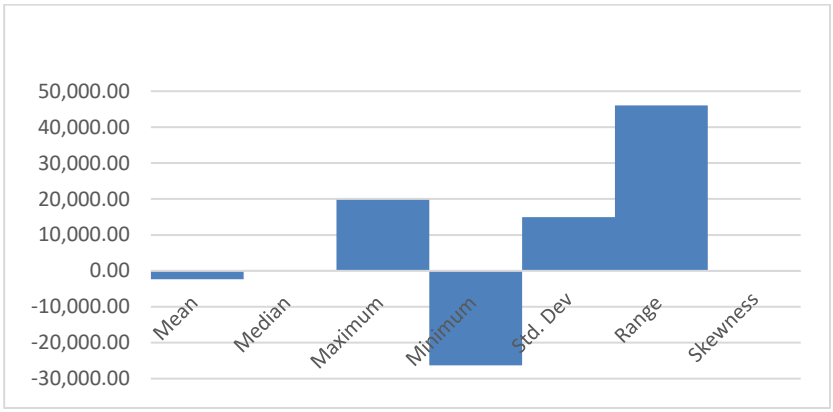

Series: DEF	
Sample 2015 2024	
Observations 10	
Mean	-2,295.03
Median	264.20
Maximum	19,742.10
Minimum	-26,334.90
Std. Dev	14976.80
Range	46,077.00
Skewness	-0.242

الشكل (13): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير عجز الموازنة.
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ من الشكل (13) أن متوسط عجز الموازنة خلال فترة الدراسة ما مقداره (-2,295.03) بانحراف معياري (14976.80) وبحد أعلى مقداره (19,742.10) وذلك في عام (2021) وبحد أدنـــى بلغ (-26,334.90) وذلك في عام (2016) وبمدى مقداره (46,077.00)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة عجز الموازنة توزيعها شبه متماثل وقريب جدا من التوزيع الطبيعي لكنه قريب من التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (-0.242).

اختبار الارتباط بين عجز الموازنة والمتغيرات المرتبطة به:

لتقييم العلاقة بين عجز الموازنة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة والمتغيرات المرتبطة به تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient) والذي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين وتعرف معادلة الارتباط على النحو التالي:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

$$r_{XY} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - X)(Y_i - Y)}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2}\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

حيث :

$= r_{XY}$ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين X و Y.

$= X_i$ قيمة المتغير X في السنة i.

$= Y_i$ قيمة المتغير Y في السنة i.

$= \bar{X}$ الوسط الحسابي للمتغير X.

$= \bar{Y}$ الوسط الحسابي للمتغير Y.

$= n$ عدد السنوات (10 سنوات من 2015-2024).

تم استخدام البيانات الموثوقة والمجمعة من مصادر رسمية في ليبيا لمتغيرات الدراسة في الفترة 2015-2024 لإنشاء مصفوفة معامل الارتباط بينها لرؤية العلاقات بين جميع المتغيرات والتركيز على معاملات الارتباط بين عجز/فائض الموازنة والمتغيرات الاخرى لمعرفة أي من المتغيرات يؤثر بشكل أكبر على عجز الموازنة في هذه الفترة الحساسة من الاقتصاد الليبي كما موضح في الجدول (6).

جدول (6): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

مصفوفة الارتباط	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الغير نفطية	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الإستثمارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الفائض أو العجز
الإيرادات العامة	1.000							
الإيرادات النفطية	0.973	1.000						
الإيرادات الغير نفطية	0.077	-0.156	1.000					
النفقات العامة	0.971	0.951	0.048	1.000				
النفقات الجارية	0.957	0.943	0.021	0.995	1.000			
النفقات الاستثمارية	0.923	0.876	0.163	0.906	0.861	1.000		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	0.882	0.815	0.256	0.921	0.903	0.894	1.000	
الفائض أو العجز	**0.664**	**0.621**	**0.201**	**0.441**	**0.409**	**0.533**	**0.413**	**1.000**

من الجدول (6) نلاحظ أنه أظهرت نتائج تحليل معاملات الارتباط بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 2015–2024 أن هناك علاقات موجبة الاتجاه متفاوتة القوة بين فائض/عجز الموازنة والإيرادات والإنفاق واجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية مما يعكس الطبيعة الهيكلية للعجز في الاقتصاد الليبي حيث أشارت النتائج الى ما يلي:

- بلغ معامل الارتباط بين العجز والإيرادات العامة (0.664)، وهو ارتباط موجب قوي نسبيًا، مما يشير إلى أن زيادة الإيرادات لم تُسهم في تقليص العجز، بل ترافقت معه زيادات موازية في الإنفاق العام هذا الاتجاه يتوافق مع المدرسة الكينزية التي ترى أن الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وأن زيادة النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي (Keynes, 1936)، إلا أن استمرار هذا النمط من التوسع دون ضبط هيكلي للإنفاق يخلق ضغوطًا مالية مزمنة ويؤدي إلى ما يسمى بالعجز الدائري.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- أما الارتباط بين العجز والإيرادات النفطية فقد بلغ (0.621) علاقة موجبة متوسطة تدل على أن العجز يتأثر بتقلبات الإيرادات النفطية ويعكس الطبيعة الريعية للمالية العامة الليبية، حيث تعتمد الحكومة بدرجة عالية على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق العام الذي يرتفع بالتوازي مع زيادة الإيرادات النفطية مما يبقي العجز قائماً أو قيمة الفائض من الموازنة قليلة.
- أظهر معامل الارتباط بين العجز والإيرادات غير النفطية (0.201) ضعف شديد مما يؤكد ضعف دور القطاع غير النفطي وعدم تأثيره بوضوح على العجز وهو ما يخالف الرؤية النقدية التي تؤكد أهمية ضبط حجم الإنفاق الحكومي وتوسيع القاعدة الضريبية لتقليص العجز وتحقيق استقرار نقدي (Friedman, 1968).
- وعند النظر إلى الإنفاق العام والعجز (0.441) نجد أن الارتباط موجب متوسط القوة مما يشير الى أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي غالباً لزيادة العجز وهذا طبيعي لأن جزء كبير من الإنفاق الحكومي في ليبيا موجه نحو الإنفاق الجاري وليس الاستثماري.
- الارتباط بين العجز والإنفاق الجاري (0.401)، موجب متوسط القوة يشير الى أن زيادة الإنفاق على الأجور والدعم والنفقات التشغيلية ترفع مستوى العجز
- الارتباط بين العجز والإنفاق الاستثماري (0.533)، ارتباط موجب اقوى من الجاري ويشير الى أن الزيادات في الإنفاق الاستثماري ترفع العجز مؤقتا لكنها قد تسهم في النمو المستقبلي إذا وجهت نحو مشروعات إنتاجية هذه العلاقة تشير الى أن الإنفاق العام لم يكن مصحوبا بكفاءة مالية عالية ومن هيمنة النفقات الجارية على هيكل الميزانية يحد الأثر التحفيزي للإنفاق الاستثماري على النمو هذا يتماشى مع النقد الكينزي بأن الإنفاق الجاري المفرط قد يفقد أثره في تنشيط الاقتصاد ويؤدي فقط إلى زيادة العجز دون تحقيق إنتاج فعلي، في حين أن النقديين يؤكدون على ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام نحو الكفاءة الإنتاجية لتجنب الاختلالات المالية طويلة الأجل.
- أما العلاقة بين العجز والناتج المحلي الإجمالي (0.413)، فهي موجبة متوسطة القوة، وتدل على أن النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة كان مدفوعاً بالإنفاق الحكومي أكثر من النشاط الخاص، وهو ما يدعم الرؤية الكينزية في المدى القصير، لكنه يثير مخاوف نقدية بشأن الاستدامة المالية على المدى الطويل.

النتائج والتوصيات

النتائج:

بناءً على التحليل الوصفي وتحليل الاتجاهات والارتباط أعلاه يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. النمط المالي الليبي يميل نحو السلوك الكينزي في توسيع الإنفاق العام لتحفيز النشاط الاقتصادي لكن دون تطبيق الآليات النقدية الكفيلة بتحقيق توازن مستدام في الموازنة العامة.
2. معامل الارتباط بين العجز والإيرادات العامة موجب وقوي نسبياً (≈0.664) والارتباط بين العجز والإيرادات النفطية متوسط الى قوي (≈0.621). الارتباط بين العجز والإيرادات غير النفطية ضعيف (≈0.201). ارتباط العجز بالإنفاق العام والإنفاق الجاري والاستثماري كان موجباً (قيم متوسطة) تفسير النتائج يشير إلى طابع ريع للمالية العامة وتسيّد الإنفاق الجاري.
3. يرتبط العجز أكثر بالإيرادات النفطية والإنفاق العام مما يعكس هشاشة البنية المالية العامة واعتمادها على العوائد النفطية.
4. للإيرادات النفطية التأثير الأكبر على عجز الموازنة خلال فترة الدراسة حيث أنها السبب الرئيسي في زيادة الإنفاق الحكومي وهو ما يتماشى مع الفرضية الثانية في الدراسة (H2) ويتوافق مع ودراسة د. صقر حمد الجيباني & أ. آسيا جمعة التركاوي، 2024م التي توصلت إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات الحكومية متوافقة مع فرضية التزامن المالي
5. سجلت الموازنات فترات عجز وفوائض عبر السنوات والفجوات ارتبطت مباشرة بتقلبات الإيرادات النفطية وبتوسع الإنفاق في أعوام محددة المتوسط والعناصر الوصفية تظهر تقلباً واسعاً في قيمة العجز/الفائض.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. يشكل الإنفاق الجاري النسبة الأكبر من الإنفاق العام طوال الفترة، بينما تذبذب الإنفاق الاستثماري وبقي أقل تأثيراً على إجمالي الإنفاق مقارنة بالجارى.

التوصيات:

1. عمل آلية احترازية للتعامل مع صدمات النفط والتقلبات السياسية الداخلية بتعزيز صناديق الاستقرار مالية أو آليات ادخارية تمنع انتقال تذبذب أسعار النفط والتقلبات السياسية مباشرة إلى العجز الحكومي.
2. تنويع مصادر الإيراد بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين تحصيل الضرائب ودعم القطاعات التنموية كالزراعة والصناعة والسياحة مع وضع معيار اقتصادي موحد لتقييم أولويات الإنفاق الاستثماري لتحقيق إيرادات غير نفطية مستدامة تقلل الاعتماد على النفط.
3. ترشيد النفقات الحكومية الجارية ودعم ومساندة القطاع الخاص لتخفيف العبء على القطاع العام الذي تضخم بالقوى العاملة ما جعل قيمة الصرف على المرتبات والأجور تستحوذ على نسبة عالية من الإنفاق الحكومي.
4. مراعاة جانبي الميزانية الحكومية من نفقات وإيرادات عند وضح الموازنات ورسم السياسة المالية تفادياً لزيادات الإنفاق الجاري على حساب الاستثماري عن زيادة الإيرادات والذي سيراكم العجز ويرفع الدين الحكومي.
5. ضرورة إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية يوازن بين التحفيز الاقتصادي والاستقرار المالي.

خاتمة:

النتائج تؤكد أن طبيعة العجز في ليبيا خلال 2015–2024 مرتبطة ببيئة ريع نفطي واعتماد على الإنفاق الجاري ومعالجة العجز المستدامة تتطلب مزيجاً من إصلاحات هيكلية في الإنفاق وترشيد وإعادة توجيه الموارد نحو الإنفاق الاستثماري المنتج إلى جانب إجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية وتنمية الإيرادات غير النفطية وتنفيذ هذه الإجراءات يجب أن يكون مترافقاً بتنسيق سياساتي بين المالية والنقدية وزيادة الشفافية لبلوغ استقرار مالي مستدام.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

1. دلعاب، أبوبكر خليفة، وعطية، علي منصور. (2022). العجز الداخلي والعجز الخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي خلال الفترة 1980-2020: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سبها، 5(3). الرابط الكامل: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/146
2. بن نوبه، رحاب محمد. (2023). مشروعية الإنفاق العام للدولة الليبية في المراحل الانتقالية. مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، 6.(2) الرابط الكامل: https://jlr.misuratau.edu.ly/upload/file/R-60-%20%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8.pdf
3. الجيباني، صقر حمد، والتركاوي، آسيا جمعة. (2024). العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سبها، 5.(3) الرابط الكامل: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/142
4. الديغه، عبد الله محمد حسن. (2024). العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إطار قانون فاجنر وفرضية كينز: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980–2021. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 14(1)، 23–35. الرابط الكامل: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/2777
5. السياف، وردة طاهر إبراهيم. (2025). ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الليبي: اختبار العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سبها، 8(2)، 457-484.الرابط الكامل: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/3582

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. عون، أحمد عبد الله. (2025). تطور الإنفاق العام ودور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990-2012. مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة طرابلس، 9(1). الرابط الكامل: https://oujournals.ly/index.php/sajfas/article/view/3
7. الجيباني، صقر حمد، والتركاوي، آسيا جمعة. (2024). العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2020. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سبها، 5.(3) الرابط الكامل: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/142
8. الجبو، سامي عامر. (2024). أثر تغير النفقات العامة على التضخم: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة 1990–2022. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 10.(2) الرابط الكامل: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/article/view/302
9. مصرف ليبيا المركزي ، بيانات الإيرادات والمصروفات العامة عن الفترة 2015/1/1 حتى 2024/12/31 ، طرابلس: الإدارة العامة للمحاسبة والتمويل، نشرات مختلفة.
10. مصرف ليبيا المركزي ، النشرات الاقتصادية السنوية عن الفترة 2015/1/1 حتى 2024/12/31 ، طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء ، نشرات مختلفة.
11. ديوان المحاسبة الليبي . (2021)، التقرير السنوي العام لسنة 2020 الرابط الكامل: https://bit.ly.3zro5Fi
12. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan
13. Musgrave, R. A. (1959). The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy. New York: McGraw-Hill
14. Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. American Economic Review, 58(1), 1–17
15. Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some unpleasant monetarist arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(3), 1–17
16. IMF. (2024). Libya: Country Report No. 24/112. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications
17. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). New York: McGraw-Hill
18. Rosen, H. S., & Gayer, T. (2010). Public Finance (9th ed.). New York: McGraw-Hill

Abosedra, S., & Fakih, A. (2014). Fiscal policy and economic growth: Evidence from oil-exporting countries. Energy Economics, 46, 154–162. https://doi.org/10.1016/j.eneco.2014.08.001

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).